

**اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ١٦ آذار ١٩٥٩**

**المدرس المساعد
حسين علي محمد عاشور
وزارة التربية / مديرية تربية المثنى**



اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ١٦ آذار ١٩٥٩

المدرس المساعد
حسين علي محمد عاشور
وزارة التربية/ مديرية تربية المثنى
Hussein Ali Mohmmmed Ashoor
Hussein.ali@mu.edu.iq

دفعت اليها، وموقف الاحزاب والصحف العراقية منها .

المقدمة

أدركت حكومة العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بأنها قد ورثت اقتصاداً تابعاً للدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها بريطانيا، فسعت وبأول اهدافها الى استكمال التحرر الاقتصادي وإقامة علاقات اقتصادية مع سائر بلدان العالم، وبضرورة اتخاذ سياسة اقتصادية وطنية، فأتجهت الآراء الى اقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي على اساس المنافع المتبادلة، كونه أول من وقف وساند الثورة العراقية، فضلاً عن انه قد عقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول المتحررة، وانسجماً مع تلك الآراء اتجهت الحكومة لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي .

الكلمات الافتتاحية: اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني - الجمهورية العراقية ١٩٥٩

الملخص

كان الاقتصاد العراقي قبل عام ١٩٥٨ يتسم بالتبعية والخضوع للنظام الرأسمالي الغربي، لذا أقدمت الحكومة العراقية على اتخاذ خطوة مهمة وجريئة في تاريخ الاقتصاد العراقي للتخلص من كل مظاهر التخلف والاستغلال الاقتصادي، وذلك بعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي، وإقامة علاقات جديدة قائمة على أساس احترام السيادة الوطنية والمنافع المشتركة، وقد وقفت جميع القوى الوطنية العراقية مساندة لهذه الخطوة، ودعت اليها، كون الاتحاد السوفيتي يُعد من الدول الكبرى وأول من وقف وساند الثورة العراقية، وقد وضحت الدراسة مدى أهمية الاتفاقية ومراحلها والاسباب التي

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

كانت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني من أهم الاجراءات الاقتصادية التي أقدمت عليها حكومة الثورة وفي السنة الاولى من عمرها، وكان لها الاثر الكبير في أنعاش الاقتصاد الوطني وخاصة الجانب الصناعي منه، ونظراً لأهمية الكبيرة التي تمتعت بها الاتفاقية كانت هي موضوع الدراسة للإحاطة بتفاصيلها والاسباب التي دعت اليها والموقف العام منها .

قُسمت الدراسة على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، جاء المحور الأول بعنوان (التوجه الاقتصادي للحكومة العراقية بعد عام ١٩٥٨)، تناول الوضع الاقتصادي للعراق قبل الثورة وما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة للتخلص من التخلف في الاقتصاد، فيما جاء المحور الثاني بعنوان (بدء العلاقات العراقية السوفيتية والدعوة لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني)، وبين مدى تطور العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والتعاون بين البلدين بعد الثورة، وبداية دعوة القوى الوطنية لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي، أما المحور الثالث فقد جاء بعنوان (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني - اسبابها - اهميتها - موقف الاحزاب والصحافة العراقية منها)، وقد بين بداية فكرة الاتفاقية والمراحل التي مرت بها والاسباب التي دفعت اليها، ومدى اهميتها للاقتصاد

العراقي، وموقف الصحف والاحزاب العراقية منها.

أما المصادر التي أعتمدها البحث، فكان منها: كتاب "دراسات في الاقتصاد العراقي" لمؤلفة محمد سلمان حسن، وهو احد اعضاء الوفد المفاوض للاتفاقية وهو كتاب مهم في تاريخ العراق الاقتصادي في مرحلة الثورة، وكتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" لنوري عبد الحميد العاني واخرون، وكان كتاب وثائقي، وكتاب "هذا هو طريق ١٤ تموز" لمؤلفه ابراهيم كبه الذي كان رئيس الوفد المفاوض في الاتفاقية ووزير الاقتصاد العراقي حينها، وكتاب " تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي" لعبدالله شاتي عبهول، وكتاب " العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-١٩٦٣" لعبد المناف شكر جاسم، وكان كتاب قيّم تناول الكثير من مفاصل الاتفاقية، ورسالة "السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء ١٩٥٨-١٩٦٣"، للباحث نصير محمود شاكر، ورسالة " العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣-١٩٦٨" للباحث ريسان عامر عبدالله، وقد تضمن الفصل الاول منها الحديث عن الاتفاقية واهميتها وعن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وجريدة الوقائع العراقية الجريدة الرسمية التي نشرت نص قانون الاتفاقية، وبعض المنشورات الحكومية التي نشرت في

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي.....

نفس عام الاتفاقية، فضلاً عن المصادر الأخرى التي ساهمت في إتمام هذه الدراسة.

أولاً : التوجه الاقتصادي للحكومة العراقية بعد عام ١٩٥٨ :

كان الاقتصاد العراقي حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اقتصاداً خاضعاً لمصالح الاستعمار العالمي والقطاع المحلي، وإن أهم مرافق الاقتصاد العراقي (النفط) كان تحت رحمة شركات النفط الأجنبية، التي كانت بمثابة الدولة الاقتصادية الكبرى داخل الاقتصاد العراقي، وإن هذا الخضوع هو الذي أفقر الأغلبية الساحقة من جماهير الشعب، وهو المسؤول عن التأخر والتخلف الاقتصادي في العراق، المتمثل في الدخل المنخفض وسوء توزيعه^(١).

برزت أمام حكومة الجمهورية العراقية ومنذ قيام ثورتها مهمتان رئيسيتان ومتلازمتان، وهما صيانة الاستقلال السياسي وتحقيق التحرر الاقتصادي، وأن العلاقة بين الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي علاقة وثيقة ومتبادلة، فلا يمكن أن يستمر الاستقلال السياسي طويلاً إلا إذا نجحت السياسة الاقتصادية الوطنية في تصفية عوامل التبعية الاقتصادية ولا سيما التحرر من هيمنة الرأسمال الأجنبي على الاقتصاد المحلي، كما لا يمكن تحقيق التحرر الاقتصادي ما لم يتوطد الاستقلال السياسي

وتكون السيادة الوطنية الكاملة لقوى الشعب الوطنية، وعلى هذا الأساس لابد للسياسة الاقتصادية الوطنية من أن تهدف إلى تحرير الاقتصاد العراقي من الخضوع والتبعية الاقتصادية للرأسمال الأجنبي، وتحويله إلى اقتصاد وطني مستقل يقوم على قاعدة اقتصادية رصينة^(٢).

تميز الاقتصاد العراقي في العهد الملكي من حيث الجوهر بعدة خصائص يمكن أن نلخصها بالآتي :

١. انعدام التخطيط واطلاق العنان لحرية الاستغلال الخارجي والداخلي .

٢. التبعية للاقتصاد الخارجي وعلى الأخص في القطاع النفطي والقطاع التمويلي والمصرفي والنقدي وقطاع التجارة الخارجية وقطاع البناء والانشاء.

٣. غلبة الطابع الزراعي والاساس القطاعي للنظام، الى ضعف القطاع الصناعي وغلبة الطابع الاستهلاكي عليه.

٤. استفحال جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاحتكار في الاقتصاد الداخلي واتساع الهوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بشكل مخيف .

٥. الاقليمية الضيقة، وتوجيه مجموع الاقتصاد الوطني وجهة تعزله عن الاقتصاد العربي

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

وتوسيع الهوة الاقتصادية، تضع العراقيل امام الوحدة الاقتصادية والسياسية للامة العربية^(٣) .

بعد قيام الثورة تبنت الحكومة العراقية سياسات اقتصادية جديدة جوهرها ثلاث عناصر اساسية، هي الاصلاح الزراعي وزيادة التصنيع، واتباع سياسة وطنية جديدة تجاه شركات النفط الاجنبية^(٤)، فبعد اعلان الدستور وإلغاء نظام دعاوي العشائر^(٥)، صدرت عدة تصريحات من الوزراء العراقيين بشأن الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي، فأعلن وزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب^(٦) " ان انعاش الريف يعتبر من اهم الاصلاحات التي تضطلع بها الوزارة"، فيما صرح وزير الزراعة هديب الحاج حمود^(٧) ، "أن الفلاح هو اكثرية هذا الشعب، لذا فإن حركتنا الثورية لابد ان تكون في خدمة الفلاح ورعاية مصالحه"^(٨) ، وفي حديث لوزير الاقتصاد ابراهيم كبه^(٩) أكد فيه ان السياسة الاقتصادية العامة للجمهورية العراقية يجب ان تخدم بالطبع الاهداف الاجتماعية، وان الهدف الاساسي يجب ان يكون القضاء على جميع مظاهر التبذير الموجود في ظل العهد الملكي، واستخدام جميع امكانيات البلاد الاقتصادية لرفع مستوى الاقتصاد والقضاء على العقبات الكثيرة التي تعرقل هذا الاقتصاد^(١٠) .

حدد ابراهيم كبه هدف الثورة بتعبير اقتصادي، وهو زيادة الثروة الوطنية، ودخل الفرد الواحد،

منوهاً الى الممارسات الاقطاعية والاحتكارات التجارية وانعدام الصناعة الوطنية وغياب العدل الاجتماعي التي سادت في السابق، كانت وراء إعاقة اقتصاد العراق، وعن الاسس التي اعتمدت عليها سياسة العراق الجديدة في الناحيتين الاقتصادية والخارجية، اعلن ان سياسة الجمهورية العراقية هي سياسة تحررية تؤمن إيماناً مطلقاً بالديمقراطية الموجهة وبالقومية المتحررة وبحتمية اندحار النظام الاستعماري، موضعاً عندما تكون هذه السياسة يكون التعامل التجاري على اساس المصالح المتبادلة والمساعدات الاقتصادية غير المغرضة وغير المشروطة والمساواة بين الدول في التعامل التجاري بصرف النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية^(١١) .

برزت ملامح تلك السياسة التي أكد عليها وزير الاقتصاد من خلال جملة من الاهداف والمبادئ التي سعت وزارة الاقتصاد الى تحقيقها وهي:

١. مبدأ التوجيه الاقتصادي والقضاء على التسيب .

٢. مبدأ تحرير الاقتصاد من التبعية الاستعمارية .

٣. مبدأ محاربة الاحتكار وتقوية الفئات الوسطى .

٤. مبدأ جذب الرأسمال الوطني والعربي نحو الصناعة .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

وضع التخصصات لكافة المواد المستوردة من المنطقتين النادرة والاسترلينية لكل مادة ولكل مستورد من المختصين من المنطقتين المذكورتين، وأعطى حق الاعتراض للمستوردين على قرارات اللجنة^(١٤)، وفي اليوم نفسه صدر بيان رقم (٦) لسنة ١٩٥٨ وبموجبه أخضع استيراد كافة البضائع لشروط الحصول على الاجازة، وأخذت مديرية التجارة العامة (وهي الدائرة المسؤولة عن شؤون الاستيراد والتصدير) مسؤولية رسم وتنفيذ سياسة استيراد موجهة تتفق ومصالحة العراق الوطنية والقومية وتستهدف:

١. حماية الصناعة المحلية وتشجيع منتجات صناعية جديدة .

٢. معادلة الميزان التجاري .

٣. القضاء على الاحتكار والاستيراد والمضاربة .

٤. منع الاستيراد من الدول التي تعادي العراق والاقطار العربية وتشجيعه من الدول التي تقف موقفاً طيباً منهم وتبدي تفهماً لمصالحهم^(١٥) .

عمدت الحكومة الى تنظيم حركة السلع المستوردة بصورة جذرية ووضعت أسساً جديدة الغاية منها تسهيل استيراد سلع الانتاج وبيع الاستهلاك وحماية الانتاج الوطني ومحاربة التبذير والبذخ توفيراً للأموال اللازمة للبلاد، وأزالت الفوارق بين العملات النادرة والسهلة فيما

٥. مبدا القضاء على الطفيلية في الاقتصاد بتعميم التعاون التسويقي الحكومي.

٦. محاربة الندرة الاقتصادية بالعمل على زيادة الانتاج والانتاجية.

٧. محاربة التمييز في العلاقات التجارية في الداخل والخارج.

٨. مبدأ التكامل الاقتصادي في النطاق العربي.

٩. تقوية القطاع العام في جميع الحقول الاقتصادية .

١٠. المبادرة الى إنشاء أجهزة التخطيط الجديدة^(١٦) .

اما من حيث التنفيذ الفت الحكومة في ١٧ تموز ١٩٥٨ لجنة خاصة بأسم (لجنة التوجيه الاقتصادي) كان عليها أن تدرس مشاريع الاعمار، وتقدم التوصيات عن المشاريع التي ينبغي الاستمرار في تنفيذها في غضون الأشهر الثلاثة الاولى من عمر الثورة، على أن يعاد النظر في المشاريع الاخرى أثناء وضع خطة جديدة للأعمار، وفي ٢٢ من الشهر نفسه اصدرت الحكومة مرسوماً جمهورياً يقضي بتأليف لجنة عليا يناط بها صلاحيات مجلس الأعمار الى أن يعاد النظر في المجلس وقوانينه^(١٧) .

استهل وزير الاقتصاد عمله لتنظيم الحياة الاقتصادية على الجانب التجاري بتأليف لجنة للاستيراد يوم ١٩ تموز ١٩٥٨ وكانت مهمتها

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

يتعلق بالاستيراد، بحيث لم يكن هناك داع للتمييز بين مصدر وآخر من مصادر السلع^(١٦) .

تأتي مشكلة الاراضي الزراعية في العراق في مقدمة القضايا الحيوية التي كان على الثورة التصدي لمعالجتها، وذلك بحكم واقع المشكلة نفسها قبل أي اعتبار آخر، ففي يوم انتصار الثورة في ١٤ تموز كان ٩٢% من العاملين في ميدان الزراعة لا يمتلكون أرضاً فيما كان ٢٥% من المالكين يستحوذون على ٩١% من الاراضي الزراعية، تجاوزت مساحة ممتلكات بعضهم ربع مليون دونم، ومن هذا أصبح العراق بأمس الحاجة الى معالجة هذا الخلل الكبير على أساس عادل ومدرّوس^(١٧) .

ان الانتصار الذي حققته ثورة ١٤ تموز بتغيير النظام السياسي كان لا بد أن يصاحبه تغيير في العلاقات الاجتماعية السابقة في الريف والمدينة، لذا فإن حل مسألة الارض حلاً جذرياً كان المهمة الاولى من مهام الثورة الوطنية التي لا تقبل التأجيل^(١٨)، فبالنسبة للواقع الزراعي العراقي كانت الحاجة ملحة الى إصلاح زراعي جذري في اوضاع الريف عامة سواء من حيث الملكية الزراعية أو حالة الفلاحين المعيشية والاقتصادية والخدمات التي تقدم لهم من صحة وتعليم وغيرها، كل ذلك كان بحاجة الى اصلاح وتغيير فوري لخدمة الفلاحين، يضاف الى ذلك الكره العميق الذي تولد في نفوس الفلاحين

للإقطاع لكونه سنداً محلياً للنظام الملكي ولاسيما بعد بطش النظام الملكي بالانتفاضات الفلاحية التي حفلت بها اعوام الخمسينات لمصلحة الاقطاعيين^(١٩) .

شرعت الحكومة ولأجل ذلك قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) في ٣٠ ايلول ١٩٥٨^(٢٠) ، وفي اليوم نفسه القى عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة خطاباً أعلن فيه عن إصدار القانون^(٢١) .

ان الاصلاح الزراعي تغيير يراد به مجموعة من الاجراءات التشريعية والتطبيقية التي تقوم بها السلطات العامة بقصد إحداث تغييرات في حقوق التصرف في الاراضي الزراعية وتحسين طرق استغلالها، بحيث تنتج عن هذه التغييرات غلة زراعية أوفر كمية وأحسن نوعاً، وتوزيع أكثر عدالة في الثروة والدخل الزراعيين وبحيث يؤدي ذلك كله الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لا في مجال الزراعة فحسب وإنما في جميع أوجه النشاط الاقتصادي الاخرى في البلاد^(٢٢) .

كان الاصلاح الزراعي ثورة اجتماعية كبرى تخص أغلبية الشعب العراقي، وكانت له نتائج إيجابية كبيرة فتحت طريقاً واسعاً أمام إجراءات وتغييرات كثيرة في علاقات الانتاج مما لا يمكن نكرانها أو التقليل منها^(٢٣) . كان من اولى خصائص التبعية الاقتصادية هو طغيان القطاع النفطي الاجنبي على الاقتصاد المحلي،

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

واستقلاله استقلالاً يجعله اقرب الى كونه جزءاً متمماً للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا يرتبط بالاقتصاد المحلي والوطني، إلا عن طريق عوائد النفط، من هنا جاءت الضرورة الوطنية للهيمنة على القطاع النفطي، وتسخيرها لتطوير الاقتصاد الوطني تطويراً يجعله يخدم المصلحة المحلية لا مصالح الرأسمال الاجنبي^(٢٤) .

دأبت حكومة الثورة على توفير الظروف اللازمة لاستمرار انتاج النفط بل وزيادته، وانه لأحد الشروط الاساسية لاستمرار عجلة الاقتصاد الوطني، وقد بدأ العمل على تطبيق اتفاقية النفط مع الشركات العاملة في العراق نصاً وروحاً لخدمة المصالح الوطنية^(٢٥) .

التزمت الحكومة العراقية بسياسة التفاوض مع شركات النفط وعدته الاسلوب الامثل للوصول الى الاهداف المرسومة، لكن الشركات حاولت الالتفاف والمناورة على أية محاولة للمطالبة بالحقوق المشروعة للعراق، فبرهن ذلك ان استمرار المفاوضات التي استمرت لثلاث سنوات دون طائل يبعث على التشكيك في حل قضية النفط في العراق، فقطعت الحكومة العراقية المفاوضات في تشرين الاول ١٩٦١^(٢٦)، وبعد مناقشات في مجلس الوزراء أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ والقاضي بتعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الاجنبية واسترداد الحقوق المسلوقة^(٢٧) .

أما الجانب المالي فقد فرضت الحكومة ضرائب مباشرة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كضريبة التركات والعقار وتعديل قانون الكمارك وضريبة الدخل^(٢٨)، كما خففت من الابعاء المالية التي كانت تثقل كاهل الشعب وقدمت التسهيلات المصرفية للتجار والصناعيين العراقيين عن طريق منع الامتيازات المالية التي كانت تتمتع بها الشركات الاجنبية العاملة في العراق، والزام هذه الشركات بجلب رؤوس الاموال لتشغيل اعمالها في العراق^(٢٩) ، كما وحقت الحكومة العراقية إنجازاً بإعلان خروجها من الكتلة الاسترلينية في حزيران ١٩٥٩، وكان ذلك بداية لاستقلال العراق النقدي والذي تبعه تقوية غطاء العملة العراقية الذهبي^(٣٠)، فقد كان العراق عضو عضو في الكتلة الاسترلينية ، أي ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني، واعتبار الجنيه اساساً لتبادل العملات، لذا قررت الحكومة الخروج من الكتلة ونقل ارصدة العراق الموجودة في بنك انكلترا الى البنك المركزي العراقي^(٣١)، وطبقاً لذلك اصدرت الحكومة قانون العملة العراقية رقم (٩٢) في ٢٧ ايار ١٩٥٩ والذي فك الارتباط بالجنيه الاسترليني^(٣٢)، وبهذا خطى العراق خطوة مهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوطيد الاستقلال السياسي^(٣٣) .

دأبت الحكومة على الصعيد الصناعي على تشجيع الحركة الصناعية بحماية الصناعات

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

الوطنية الناشئة من المنافسة الاجنبية^(٣٤)، وقررت العمل على إعادة النظر في السياسة الاستشارية التي سارت عليها الحكومات السابقة، لهذا فقد تم إلغاء مجلس الاعمار ووزارة الاعمار حسب قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩، والذي صدر في الاول من كانون الثاني ١٩٥٩، وتشكيل بدلاً عنها مجلس التخطيط الصناعي ووزارة التخطيط والصناعة ومديرية الاحصاء الصناعي، وقد ركز مجلس التخطيط الاقتصادي على ضرورة تنمية القطاع الصناعي والتوسع في إقامة المشاريع الصناعية خلافاً لما سارت عليه السياسة السابقة، نظراً لفاعلية الدور الذي يمكن ان يمارسه قطاع الصناعة، وما يحققه من نتائج سريعة في عملية الانماء الاقتصادية^(٣٥).

اتبعت الحكومة العراقية ابتداءً من عام ١٩٥٩ أسلوباً جديداً في عملية التنمية، وذلك باستخدام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع عدد من الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي، من خلال القروض التي قدمتها للعراق^(٣٦)، وهذا ما اكده رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطابه مساء يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ في ذكرى احتفال تأسيس الجيش اذ قال "إننا عازمون على القيام بمشاريع اقتصادية وعمرانية كثيرة، وتصنيع البلاد حسب تخطيط منسق، وسيفسح المجال لإظهار النبوغ والكفاءات الفردية

واستخدام رؤوس الاموال الوطنية في المشاريع الصناعية ان الحكومة عازمة على حماية الاقتصاد والعمل على تطويره وانمائه " (٣٧).

ثانياً : العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والدعوة لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني :

كانت العلاقة الرسمية بين العراق والاتحاد السوفيتي في العهد الملكي غير ودية، نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتي في مساندة المفوضية السوفيتية في بغداد للنشاط الشيوعي في العراق، تبع ذلك اعلان رئيس الوزراء نوري السعيد في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥ عن انتهاء العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي تمهيداً لعقد حلف بغداد لذا أغلقت الحكومة العراقية مفوضيتها في موسكو في العام نفسه^(٣٨)، فقد كانت علاقات العراق الخارجية مرتبطة بالدول الغربية وبالدرجة الاساس مع بريطانيا التي هيمنت على علاقاته الخارجية وجعلته خاضعاً لها، فمنعته من اقامة علاقات مع الدول الاشتراكية وبالأخص الاتحاد السوفيتي^(٣٩).

قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق بالقضاء على الحكم الملكي معلنة تشكيل الجمهورية العراقية، وموضحة في بيانها الاول سياستها الخارجية التي نصت على التمسك بالوحدة العربية والتعاون مع جميع دول العالم على قدم المساواة^(٤٠)، وما أن نجحت حتى اعلن الاتحاد

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

السوفيتي اعترفه بالجمهورية العراقية وتأييده للثورة التي وصفها بانها نضال ضد الإمبريالية، وجاء الاعتراف يوم ١٦ تموز ١٩٥٨، وأعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين^(٤١)، خرجت تظاهرات كبيرة في موسكو تأييداً للثورة العراقية ضد محاولات التدخل الامريكية والبريطانية في شؤون لبنان والعراق الداخلية^(٤٢).

اصدرت الحكومة السوفيتية من خلال وزارة خارجيتها في ١٦ تموز ١٩٥٨ بياناً بشأن الاحداث في الشرقيين الادنى والوسط، تضمن فقرات مطولة عن البيان الاول لثورة ١٤ تموز في العراق، وبالأخص الفقرات التي تتعلق بالسياسة الخارجية، وكان لذلك البيان وقع جيد في تلك الظروف، وقد وقف الاتحاد السوفيتي مؤيداً للعراق خلال مناقشات مجلس الامن في ١٦ تموز، وفضح مندوبه دوافع الانزالين الامريكي والبريطاني في لبنان والاردن، وأكد إن الاتحاد السوفيتي لا يسعه أن يقف مكتوف الايدي ازاء أحدث تشكل تهديداً خطيراً في منطقة قريبة من حدوده، وهو يحتفظ بحقه في اتخاذ التدابير التي قد تملئها مصلحة صيانة السلم والأمن^(٤٣).

قررت الحكومة العراقية بالنظر لموقف الاتحاد السوفيتي الودي من شعب الجمهورية العراقية، وتأكيد رئيس حكومة الاتحاد السوفيتي احترامه

لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، واعلانه الاعتراف بالجمهورية العراقية، إعادة التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي فوراً، وأبلغ ذلك رسمياً من خلال قرار مجلس الوزراء في ١٧ تموز ١٩٥٨^(٤٤)، وأرسل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم برقية بهذا المعنى الى خروتشوف (Khrushchev) معرباً فيها عن أمله في أن تكون هذه الخطوة وسيلة لتنمية العلاقات الودية بين البلدين، وترحيب الحكومة العراقية بقدوم ممثل الاتحاد السوفيتي بأقرب وقت ممكن^(٤٥).

كرر الاتحاد السوفيتي بيانه في ١٨ تموز ١٩٥٨، حذر فيه الولايات المتحدة وبريطانيا من التدخل في العراق، كما وجه رئيس الوزراء السوفيتي رسالة الى رؤساء الدول الكبرى في ١٩ تموز أكد فيها ، ان التدخل المسلح قد يعود بعواقب خطيرة للغاية، وبسبب ردود فعل ليس من المحتمل دفعها^(٤٦) ، كما عزز من مواقفه تجاه العراق من خلال سرعة تعيينه لسفيره في العراق، وهو كريكوري زاييتسيف (Gregory Zaitsev)، والذي وصل الى بغداد في ٤ آب من العام نفسه، برفقة ١٤ شخصاً من الدبلوماسيين والمساعدين، وكان كريكوري قد سبق له العمل في العراق بوصفه قنصلاً ١٩٤٤-١٩٤٨، وقد عقد حال وصوله مؤتمراً صحفياً عبر فيه عن سروره لعودته الى العراق

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي.....

معرباً عن تحيات الشعب السوفيتي الى الشعب العراقي، مشيراً الى ان المستقبل سيشهد تطوراً كبيراً في العلاقات بين البلدين^(٤٧) ، وبالمقابل عينت الحكومة العراقية عبد الوهاب محمود سفيراً لها في موسكو، وقدم أوراق اعتماده في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٨ كأول سفير لجمهورية العراق^(٤٨) .

الانفتاح على الاتحاد السوفيتي وبداية التوجه

لعقد اتفاقيات التعاون :

خول مجلس الوزراء وزير الاقتصاد ابراهيم كبة في ٢٨ ايلول ١٩٥٨ بعقد اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي، لتكون أول اتفاق تعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي، تم التوقيع عليها في بغداد في ١١ تشرين الاول ١٩٥٨، وقد اقيم احتفال بهذه المناسبة القى فيه ابراهيم كبة كلمة أكد فيها على العلاقات العراقية السوفيتية القائمة على المساواة والمنافع المتبادلة، تضمنت الاتفاقية احد عشر مادة، ثم ألحق بها جدولاً بالسلع المعدة للتصدير لكلا الجانبين، مع برتكول خاص بالوضعية القانونية للممثلية التجارية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية لدى الجمهورية العراقية، وقد صادق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على قانون الاتفاقية بموجب قانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٨^(٤٩) .

شهدت الأشهر الاولى للثورة تبادل الزيارات الرسمية للوفود بين البلدين، مما مهد الطريق

لتعاون أكبر في المستقبل، فبعد توقيع الاتفاقية التجارية، وافق مجلس الوزراء وفي اليوم نفسه على زيارة وفد من مجلس أمانة بغداد الى موسكو برئاسة الزعيم عبد الحميد حسن امين العاصمة^(٥٠) .

لتعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين وافق مجلس الوزراء العراقي على ايفاد اربعة ضباط ركن الى موسكو في مهمة رسمية برئاسة الزعيم الركن محمود شكري وبرفقته عقيد الجو الركن جلال الاوقاتى والعقيد الركن طه الشيخ احمد والمقدم الركن محمد مجيد، وحدد مدة الايفاد من ٣ - ٣١ تشرين الاول ١٩٥٨، وقد طلب الوفد العراقي تزويد الجيش بكل صنوف الاسلحة السوفيتية، وقابل الوفد خروتشوف ووزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان ومعاونيه، وقد زار معظم المدن والمعاهد العسكرية، وعلى أثر ذلك وصل وفد عسكري سوفيتي الى بغداد في ٤ تشرين الثاني من العام نفسه، برئاسة رئيس اركان الجيش السوفيتي، ووقعت اتفاقية عسكرية بين الجانبين في ٩ تشرين الثاني وبحضور رئيس مجلس السيادة العراقي واعضائه، فضلاً عن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء^(٥١) .

دعت الحكومة السوفيتية وعلى الصعيد الثقافي بين البلدين، ثلاثة من علماء الاسلام في العراق، لزيارة الاماكن والمناطق الاسلامية في الاتحاد السوفيتي، لمدة ثلاثة أسابيع، فوافق مجلس

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

الوزراء على ايفاد كل من القاضي عبد الواحد الانصاري وكمال الدين الطائي والشيخ محمد عمر القرداغي خطيب الجامع الكبير في السليمانية لهذا الغرض^(٥٢) .

أخذت العلاقات العراقية السوفيتية تتوثق اكثر، ففي ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٨ وبدعوة من الاتحاد السوفيتي، غادر وفد من المثقفين العراقيين الى موسكو، وقد تألف الوفد من خمسة عشر عضواً، استغرقت زيارتهم ثلاثة أسابيع، وبعد عودتهم قام بعض اعضاء الوفد بإلقاء المحاضرات على الجمهور العراقي، تحدثوا فيها عن انطباعاتهم، ونشر بعضهم مشاهداته في الصحف العراقية^(٥٣)، وعلى الصعيد نفسه وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ كانون الاول من العام نفسه على استضافة خمسة معلمين من الاتحاد السوفيتي لمدة ثلاثة اسابيع بدعوة من وزارة التربية والتعليم، وبالمقابل أوفدت الوزارة نفسها خمسة معلمين ومدرسين الى الاتحاد السوفيتي للمدة نفسها، قدم الوفد خلالها هدايا الى بعض الجهات المسؤولة عن التربية في الاتحاد السوفيتي، تعظيماً للروابط الثقافية^(٥٤) .

وفي الجانب الزراعي ومن أجل وضع تخطيط رئيس للإصلاح الزراعي وتنسيق أعمال الاجهزة الفنية المختلفة مع أعمال الإصلاح الزراعي، طلبت الهيئة العليا للإصلاح الزراعي

في العراق من حكومة الاتحاد السوفيتي، استقدام ثلاثة خبراء في طرق الارواء الحقلية ومثلهم في المبازل الحقلية، وأثنان في الارشاد الزراعي ومثلهم في مسح وتصنيف التربة، وخبير واحد لكل من اختصاصات المكائن الزراعية وادارة المزارع والتوزيع والاقتصاد الزراعي، وكذلك وجهت وزارة الصحة العراقية دعوة الى نائب وزير الصحة السوفيتي لزيارة بغداد والتباحث معه في الشؤون الصحية^(٥٥) .

أدرك البلدان (الاتحاد السوفيتي والعراق) الاهمية الكبيرة التي يشكلها كل لآخر، فمن جانبه ادرك الاتحاد السوفيتي اهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للمصالح السوفيتية في منطقة يشكل التصارع الدولي فيها أهم سماتها، وادرك العراق على ضرورة التخلص من التبعية الغربية التي ربط العراق مصيره بها منذ وقت طويل^(٥٦) .

كان الكثير من اصحاب القرار في حكومة الثورة يرون ان التعاون الاقتصادي والفني مع دول المعسكر الاشتراكي هي الضمانة الاكيدة التي تمكنهم من تحرير العراق من التبعية الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، بصورة تؤمن مصلحة البلاد، وكانت تجارب البلاد الاخرى التي تحررت من السيطرة الاجنبية حديثاً، مثل الهند ومصر وافغانستان واندونيسيا، ماثلة أمام أنظار قادة الثورة، اذ بادرت هذه الاقطار الى فك ارتباطها بالغرب، وعقدت عدة

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

اتفاقيات مع أقطار المعسكر الاشتراكي، وخاصة الاتحاد السوفيتي^(٥٧) .

أدركت القوى الوطنية ان التخلف الاقتصادي يمثل الركيزة الاساسية للتبعية الاقتصادية، فضلاً عن ترسيخه للتخلف الاجتماعي، فطالبت منذ الايام الاولى للثورة بتشجيع الصناعة الوطنية، واستخدام كل الامكانيات الداخلية، سواء بمضاعفة الاستثمارات الحكومية، ام في تشجيع الرأسمال الوطني، والافادة من الامكانيات الخارجية التي يوفرها الاتحاد السوفيتي، وبهذا اتبعت حكومة الثورة انسجماً مع هذه المطالب ثلاث وسائل لتطويع القطاع الصناعي، وهي:

١. عقد الاتفاقية الفنية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي.

٢. زيادة نسبة الاستثمارات الحكومية في الصناعة .

٣. تشجيع القطاع الصناعي الخاص^(٥٨) .

ثالثاً: اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني

(أسبابها، أهميتها، موقف الاحزاب والصحافة

العراقية منها):

أجمعت الآراء التي طرحت في غضون الأشهر الأولى من عمر النظام الجمهوري على ضرورة عدم الاعتماد على الشركات الغربية في اعمار البلاد وتطويرها، وكانت فكرة التغيير تسيطر على الجميع، باعتبارها واجباً من واجبات الثورة، كما كان العديد من أصحاب الرأي والقرار يعدون

التعاون الاقتصادي والفني مع المعسكر الاشتراكي عموماً والاتحاد السوفيتي خصوصاً الضمان لتحقيق التنمية الوطنية باتجاه تحقيق الاستقلال الاقتصادي^(٥٩) . بدأت الخطوات الاولى لعقد الاتفاقية، عندما سافر ابراهيم كبة وزير الاقتصاد على رأس وفد الى دمشق والقاهرة في أوائل ايلول ١٩٥٨، لدراسة مشاريع التخطيط والتنمية في الجمهورية العربية المتحدة، ولاحظ الدور الذي أدته الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية في بناء الاقتصاد الوطني، وقد أكد جميع المسؤولين في الجمهورية العربية حقيقة ذلك الامر، فحمل معه في العودة نسخاً من عشرات الاتفاقيات في هذا الصدد^(٦٠) . رفع ابراهيم كبة بعد عودته من القاهرة مذكرة الى مجلس الوزراء، في ١٦ أيلول ١٩٥٨، تناول فيها فكرة عقد اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، وأقترح تشكيل لجنة تضم خبراء من مجلس الاعمار ووزارة الاشغال والمواصلات ومديرتي الصناعة العامة وشؤون النفط العامة، لتحديد المشاريع الضرورية التي يلزم تنفيذها على المدى القصير كي يتسنى مفاتحة الجانب السوفيتي بصدد^(٦١) ، وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على الفكرة، وقرر تشكيل لجنة لهذا الغرض، وبعد شهرين من العمل المتواصل، وضعت اللجنة تقريرها المفصل عن اعمالها، والذي أقره ووافق عليه مجلس الوزراء في ٢٢ تشرين الثاني

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

من العام نفسه، وخول ابراهيم كبة بمفاتحة الجانب السوفيتي بشأن تنفيذ المشاريع المقترحة^(٦٢) .

اتصلت وزارة الاقتصاد بالسفارة السوفيتية ببغداد، وعلى أثره حصل اتفاق على استقدام وفد اقتصادي وفني من الاتحاد السوفيتي لدراسة مشاكل الاعمار الاقتصادي في العراق، وتحديد مدى امكانية مساعدة الاتحاد السوفيتي على تشييد المشاريع الانتاجية الكبرى فيه^(٦٣) .

بناءً على طلب الحكومة العراقية حضر في ٨ كانون الثاني ١٩٥٩، وفد اقتصادي وفني سوفيتي كبير يرأسه مالتين (Maltin)، نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في الاتحاد السوفيتي، وضم الوفد خبراء في جميع الحقول المهمة التي تخص الاعمار الاقتصادي في العراق، وذلك لبحث امكانية عقد اتفاقية بشأن تقديم المساعدات السوفيتية للعراق، وجرت مباحثات مطولة بين الجانبين، إذ تم تقسيم الاعمال على ست لجان مختلفة بين خبراء الجانبين، لدراسة المشاريع المطلوبة في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي^(٦٤) .

وضع وزير الاقتصاد ابراهيم كبة، بعد انتهاء اعمال اللجان الفرعية وتقديمها للتقارير، وبمساعدة محمد حديد وزير المالية ومشورة ممثل البنك المركزي، مسودة الاتفاقية في بغداد، ووضعت من حيث الاساس على نفس أسس

الاتفاقيات المماثلة المعقودة بين الاتحاد السوفيتي والدول المتحررة، وخاصة الاتفاقيات المصرية والسورية والإندونيسية والهندية، وقد عرضت على مجلس الوزراء فوافق عليها بالإجماع، بما في ذلك الوزراء القوميون ايضاً^(٦٥) .

تم الاعلان عن الاتفاق الأولي حول الموضوع من قبل الحكومتين في مساء يوم ٧ شباط ١٩٥٩، وأذيعت من راديو بغداد، وتم تأجيل البت في الاتفاقية الى مفاوضات تعقد في موسكو بين الجانبين^(٦٦)، من أجل متابعة الدراسات وتحديد المشاريع وتقرير مبلغ القرض، والاتفاق على الصيغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها، فأقترح وزير الاقتصاد على مجلس الوزراء في ١٠ شباط تعيين الوفد العراقي الذي سيقوم بذلك في موسكو، وأرتأى أن يتكون من وزراء المالية والاعمار والاقتصاد، ومعظم الخبراء العراقيين الذين شاركوا في المفاوضات التي جرت في بغداد، فوافق مجلس الوزراء على الاقتراح، وأوصى باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتنفيذ ذلك^(٦٧) .

كان من المفترض أن يكون وزير المالية محمد حديد على رأس الوفد، إلا إن ظروف الوضع السياسي جعل من المتعذر ذهاب محمد حديد، وبذلك ترأس الوفد ابراهيم كبة ومعه طلعت الشيباني وزير الاعمار، ومحمد الشواف وزير

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

الصحة، وعدد من كبار الموظفين في الوزارات ذات العلاقة بالمشاريع التي تضمنتها الاتفاقية^(٦٨) .

وصل الوفد العراقي الى موسكو في ٢٥ شباط ١٩٥٩، وكان خروتشوف قد اعلن في وقت سابق عن قرب وصول الوفد العراقي، وعبر عن ترحيبه به، اذ أعلن " إن علاقتنا مع العراق جيدة وإننا سنرحب بوفد عراقي الى موسكو خلال الايام القليلة القادمة" وأضاف " أنه يقدم الدعم لأولئك الذين يناضلون من أجل التحرر من الاضطهاد" ^(٦٩) .

زار الوفد العراقي عدد من المنشآت الاقتصادية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، ثم بدأ المفاوضات يوم ٧ آذار مع كبار أعضاء الروابط الاقتصادية في مجلس الوزراء السوفيتي، وكذلك جرت محادثات عدة مع رئيس الوزراء خروتشوف، أفضت الى رغبة الطرفين بالتعاون والصدقة على أساس الاحترام المتبادل^(٧٠) .

تم توقيع الاتفاق النهائي للاتفاقية بعد مباحثات ومفاوضات ناجحة يوم ١٦ آذار ١٩٥٩، بأحتفال كبير في الكرملين، أقيم على شرف الوفد العراقي، وقد حضره خروتشوف وألقى فيه كلمة اشاد فيها بثورة العراق واستعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدة العراق، وأكد بأن المساعدة مساعدة ودية ونزيهة غير مشروطة بشروط سياسية او عسكرية، وأعرب عن اعجابه بالجمهورية

العراقية وما تحققه من تقدم بالنسبة للبلدان المجاورة في الشرق العربي، معرباً عن أمله ان تكون الاتفاقية عوناً للعراق في تحقيق الاهداف^(٧١) .

رد ابراهيم كبة رئيس الوفد العراقي بكلمة على خطاب خروتشوف، عبر فيها عن شكره لحسن الاستقبال والضيافة، وأشاد بمواقف الاتحاد السوفيتي في قضية السلام والتعايش السلمي، كما أشاد بالعلاقات السوفيتية العراقية والموقف السوفيتي بالاعتراف المبكر بالجمهورية العراقية^(٧٢) .

عقد ابراهيم كبة بعد عودته الى العراق، مؤتمراً صحفياً في ديوان وزارته يوم ١٩ آذار، أشاد فيه بالاتفاقية، وشرح المميزات الكبرى التي جاء بها، وقال ان المساعدة السوفيتية ستمكن العراق من تنفيذ نحو خمسة وعشرين مشروعاً اقتصادياً، وستساعد الاتفاقية على أرساء قاعدة الاقتصاد الوطني السليم^(٧٣) .

صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية في يوم ٢٣ آذار من العام نفسه، وعُدت نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية في ٢٩ آذار ١٩٥٩، تكونت الاتفاقية من مقدمة واثنى عشر مادة وملحقين، جاء في المقدمة تأكيداً على مبدأ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين^(٧٤) .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

أما أهم ما جاء في الاتفاقية فكان كالآتي: نصت المادة الاولى استعداد الاتحاد السوفيتي للتعاون مع العراق في حقول التعدين والصناعة الكيميائية، وبناء المكائن وصناعات اللوازم والعدد الكهربائية، والنسيج والمواد الغذائية والدوائية ووسائل النقل والمواصلات والزراعة والري واستصلاح الاراضي، وكذلك في أعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية عن المعادن.

فيما نصت المادة الثانية قيام المؤسسات السوفيتية بالتعاون مع المؤسسات العراقية بإجراء المسوح الاستكشافية الجيولوجية والتصاميم والبحوث والتحريات، وتجهيز المعدات والمكائن، مع المجموعة القياسية للأدوات الاحتياطية، وكذلك تجهيز أنواع معينة من المواد غير الموجودة في العراق لإنشاء المشاريع ولتنفيذ الاعمال، وكذلك تقديم المساعدة الفنية في اختيار مواقع المنشآت وجمع المعلومات الأولية للتصاميم، وفي نصب الاجهزة وتركيبها، وتقديم المساعدة في تدريب الخبراء العراقيين للعمل في المشاريع التي تُؤسس، وذلك بإيفاد الاختصاصيين السوفيت الى العراق، وكذلك قبول العراقيين في الاتحاد السوفيتي لغرض التدريب الفني والمهني .

ألزمت المادة الثالثة المؤسسات السوفيتية بتسليم الخرائط والمواصفات الخاصة بالعمليات الفنية الضرورية لتهيئة ما يلزم لإنتاج المواد المطلوبة

في المشاريع المؤسسة ودون مقابل سوى سد النفقات القليلة التي تقتضيها إعداد هذه الوثائق وتسليمها .

أوصت المادة الرابعة ان تقوم المؤسسات العراقية ذات الشأن بتزويد المؤسسات السوفيتية بجميع المعلومات الاولية اللازمة لتصميم المشاريع المدرجة في الملحق رقم(١)، أما مواصفات التصميم فيتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

أكدت المادة الخامسة أن يقدم الاتحاد السوفيتي الى حكومة العراق قرضاً بمبلغ قدره (٥٥٠ مليون روبل)، الروبل يعادل (٠,٢٢٢١٦٨) غرام من الذهب الخالص، لغرض تسديد تكاليف المشاريع، بفائدة سنوية مقدارها (٢,٥%)، على أن يستفاد من هذا المبلغ خلال سبع سنوات، اعتباراً من نفاذ هذه الاتفاقية، ويستخدم القرض للصرف على المسوح الاستكشافية والتصاميم والبحوث والتحريات، وكذلك على المعدات والمكائن اللازمة لإنشاء المشاريع ولتنفيذ الاعمال وللنفقات التي يتطلبها سفر خبراء السوفيت الى العراق ذهاباً واياباً لإسداء المساعدة الفنية، ولتسديد النفقات لتدريب العراقيين مهنيّاً وفنياً، ولنفقات اعداد وتسليم الوثائق الفنية المطلوبة، واذا قلت النفقات اللازمة لأعمال المسوح والتصاميم والبحوث والتحريات وتجهيز المعدات عن مبلغ القرض، فينفق على إقامة مشاريع إضافية على حساب المبلغ

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

المتبقي، أما إذا زادت نفقات الخدمات المقدمة على مبلغ القرض فيسد المبلغ الزائد من قبل الجانب العراقي عن طريق تسليم بضائع عراقية للاتحاد السوفيتي بموجب شروط الاتفاق التجاري النافذ بينهما.

نصت المادة السادسة بأن تسدد الحكومة العراقية مبلغ القرض باثنتي عشر قسطاً متساوياً، على أن يستحق القسط الاول بعد سنة واحدة من انتهاء الاتحاد السوفيتي من تسليم جميع المعدات المنصوص عليها في العقود الخاصة بهذا المشروع .

أما عن تسديد القرض فقد نصت المادة السابعة يسدد المبلغ من قبل حكومة العراق بالدينار العراقي الذي يعادل (٢,٤٨٨٨٢٨) غرام من الذهب، في حساب خاص يفتحه البنك العراقي باسم الاتحاد السوفيتي، ويجري تحويل الروبلات الى دنانير على أساس مقدار الذهب لكل منهما يوم التسديد، ويمكن استخدام المبالغ في هذا الحساب لشراء البضائع العراقية^(٧٥) .

استهدفت الاتفاقية بناء خمسة وعشرين مشروعاً صناعياً وزراعياً خفيفاً وثقيلاً، وتضمنت ملحقين تضمنا تفصيلات المشاريع التي يقوم بتنفيذها الجانب السوفيتي، وملحق خاص بمراكز التدريب^(٧٦) .

تضمن الملحق الاول خمسة وعشرين مشروعاً، وهي معمل الفولاذ من انقاض الحديد، ومعمل

الاسمدة النيتروجينية ومعمل الكبريت وحامض الكبريتيك، ومعمل المواد المضادة للحياة والمستحضرات الصيدلانية، معمل انتاج المكائن والمعدات الزراعية ومعمل اللوازم والعدد الكهربائية ومعمل المصابيح الكهربائية، ومحطة اذاعة تشمل اربع مرسلات، ومعمل الزجاج بسعة (٨٣) طن من الزجاج، ومعامل المنسوجات القطنية والصوفية، ومعمل لصنع الجوارب القصيرة، معمل خياطة، ومعمل للأعمال الجيولوجية، ومركز لتصليح الاجهزة الجيولوجية، وسایلوان كونكريتيان، ومعمل التعليب، ومساعد فنية لتأسيس خمس مزارع حكومية للبنجر والقطن والرز، ومساعد فنية لتأسيس اربع محطات لتأجير التركتورات لخدمة مزارع الفلاحين، ومشروع بزل اراضي في جنوب العراق لمساحة ١,٥ مليون هكتار، ومشروع لاستغلال مياه حوض دجلة للري والملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية، ومشروع لاستغلال مياه نهر الفرات، ومشروع لتحسين الملاحة النهرية، وخط سكة حديد بغداد - البصرة، ومشروع خط سكة حديد كركوك - السليمانية.

أما الملحق الثاني فقد تضمن تقديم المعونة الفنية وتسليم المعدات والتجهيزات في المشاريع المقترحة في الملحق الاول، وكذلك تضمن بناء معمل البلاستيك ومعمل لبناء وتصليح السفن النهرية، وورشة تجميع عربات القطار في

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

٩. القيم بالتنمية الاقتصادية دون ارهاق موارد النفط .

١٠. خلق الكوادر التقنية لمجموع الاقتصاد العراقي بقطاعية العام والخاص .

١١. تعزيز موقع العراق حتى في علاقاته مع الشركات الغربية والدول الرأسمالية^(٧٨) .

وقد حدد الدكتور محمد سلمان حسن، أحد أعضاء الوفد المفاوض في الاتفاقية سبب آخر، وهو ان اللجنة الوزارية للأعمار التي شُكلت بعد الثورة، اكتشفت الغبن الذي لحق بالعراق من اسلوب الشركات الغربية، فيما يخص تمويلها للمشاريع، إذ كانت تستند الى الاقتراض من البنوك العراقية دون جلبها لأي رأسمال لأغراض إنشاء المشاريع^(٧٩) .

أهمية الاتفاقية :

ان اهمية هذه الاتفاقية ناشئة من المشاريع التي تضمنتها، والتي تعمل على خلق القاعدة الاقتصادية المتينة للبناء الصناعي الجديد، وكانت الخطوة الاولى نحو اتفاقيات أخرى عُقدت مع الدول الاشتراكية، وهي اتفاقيات مبنية على أساس التعاون والمنافع المتبادلة^(٨٠)، وكان للاتفاقية الاثر الكبير في تطوير وإنعاش اقتصاديات العراق، سواء أكان ذلك في تجارة الاستيراد والتصدير، أم في مجالات التصنيع، وتبادل المعونة العلمية والفنية^(٨١) .

المعمل المركزية لسكك الحديد، ومعمل الصودا الكاوية بالتحليل الكهربائي^(٧٧) .

أسباب عقد الاتفاقية :

هناك أسباب اسباب عدة دفعت الحكومة العراقية الى عقد هذه الاتفاقية مع الاتحاد السوفيتي، وقد حددها وزير الاقتصاد ابراهيم كبة بالآتي :

١. التجارب السابقة مع أسلوب المناقصات العالمية والشركات الاستشارية في عهد مجلس الاعمار (في العهد الملكي)، والكوارث التي نتجت عنها .

٢. الاصطدام مع تلك الشركات في الايام الاولى للثورة واكتشاف مخالفات خطيرة في اعمالها.

٣. الحملة التي تعرضت لها الجمهورية على أثر إلغاء مجلس الاعمار .

٤. وهمية المنافسة بين الشركات والاحتكارات الغربية، بسبب وحدة النظام الرأسمالي .

٥. نجاح أسلوب الاتفاقيات الثنائية في إلغاء التبعية وضمان الاستقلال الاقتصادي .

٦. ضرورة خلق نواة للتخطيط الاقتصادي .

٧. عدم استعداد الغرب على إعطاء قروض تقنية، لأن اسلوبهم هو القروض النقدية الرأسمالية المخلة بالسيادة .

٨. عدم استعداد الدول الغربية للالتزامات الحكومية التعاقدية، بسبب سياستها الحرة .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

٢. أنها تأخذ شكل قرض طويل الامد من حيث مدة الاستفادة منه ومن حيث مدة استرداده، وبسعر فائدة منخفض جداً .

٣. أنها تهدف الى تقوية القطاع الاقتصادي الحكومي، بوصفه الركيزة الاساسية للاستقلال الوطني .

٤. أنها تعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الاساسية في الميدانين الصناعي والزراعي، التي أهملها الرأسمال الاجنبي الاستعماري.

٥. أنها تمثل العون الخارجي المطلوب لتطوير المرافق الاقتصادية المحلية دون أن ينافسها .

٦. أنها تعمل على توفير الشروط اللازمة لأن تقوم الاقطار المتخلفة بتدريب ابنائها ليكونوا عمالاً ماهرين وخبراء فنيين، لكي تقوم هذه الاقطار بنفسها ببناء المشاريع بصورة مستقلة وبوقت أسرع^(٨٤) .

كانت لتوقيع الاتفاقية انعكاسه ونتائجه على العراق الجديد بعد الثورة، فقد عملت الاتفاقية على تحويل تجارة العراق تدريجياً من الاسواق التي فرضها الاستعمار الى أسواق جديدة للمنتجات العراقية وخاصة التمور والحبوب، وكذلك المواد التي يستوردها العراق من الخارج، وان هذا التوسع في قطاع التجارة سيؤدي الى زيادة في الانتاج وتحسين نوعيته، وبالتالي يؤدي

تُعد الاتفاقية من أهم الانجازات في تاريخ العراق الاقتصادي، إذ استندت في جوهرها على تثبيت وتوسيع القطاع العام، لتمكينه من القيام بدوره القيادي للاقتصاد، ووضعت مشروعات الاتفاقية على أساس تركيب نموذجي لاقتصاد وطني متحرر، إذ ركزت الاتفاقية على الصناعة بحيث احتلت ٨٠% من مشروع الاتفاقية، كما ربطت بين الثورتين الصناعية والزراعية، وكما يبدو في معامل المكائن والمعدات الزراعية والاسمدة النيتروجينية ومحطات الجرارات^(٨٢).

تضمنت الاتفاقية مميزات إيجابية، فهي لا تقتصر على تقديم العون المادي بفائدة منخفضة بل أمتدت الى الاستفادة من الخبرة الفنية، وهي الأهم في مجال إنشاء المشاريع الاقتصادية، فضلاً عن تأهيل العراقيين ليتمكنوا من إدارة تلك المشاريع بأنفسهم، اضافة الى ما وفرته هذه الاتفاقية من مسوحات جيولوجية للكشف عن المعادن والثروات المطمورة، وكذلك أفادت في فتح سوق خارجية لتسويق البضائع العراقية، وهذا ما نصت عليه المادة السابعة والمادة الثانية عشر، عن إمكانية تسديد القرض بواسطة شراء الاتحاد السوفيتي للبضائع العراقية^(٨٣) .

تميزت الاتفاقية بخصائص عدة يمكن إجمالها بالآتي :

١. أنها تمثل تعاوناً اقتصادياً غير مشروط، وينسجم تماماً مع السيادة الكاملة .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

أكدت الصحيفة نفسها في عددها الصادر في ٢١ تموز ١٩٦٠ بمقال لها " أنه بغض النظر عن الدوافع التي دفعت الاتحاد السوفيتي لتقديم هذا القرض، سواء كانت لكسب ود العراق أو لمنافسة المعسكر الآخر، أو بغض النظر عن امكانية العراق للاكتفاء بموارده الخاصة بغض النظر عن كل ذلك، فقد كانت الصفقة في صالح العراق، ان إستغلت بالشكل الصحيح ونُفذت بروح الود والتعاون " (٩١) .

نشرت صحيفة الزمان بمناسبة عقد الاتفاقية في عددها الصادر في ٢٣ تموز ١٩٥٩ مقالاً افتتاحياً أكدت فيه " ان الدول الاشتراكية تمد يد العون للشعوب المتخلفة بهدف إنهاضها وتقدمها ورفع مستواها المعاشي " (٩٢) ، وفي عدد اخر لها نشرت في صفحتها (التجارة - الصناعة والمال) مقالاً افتتاحياً بعنوان الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي نصر جديد تحققه الجمهورية العراقية (٩٣) .

كما بينت صحيفة الرأي العام رأيها بالاتفاقية في تعليق لها نشرته بمناسبة سفر الوفد العراقي الى موسكو " من هنا فأن من شأن الاتفاقية أن تضيف قوة جديدة الى قوة العراق، وان الخير منشود منها " (٩٤) ، وفي عدد اخر لها اعربت عن شكرها للاتحاد السوفيتي في مقالها الافتتاحي (الف تحية للاتحاد السوفيتي)، فتحدثت عن الاثر الاقتصادي للاتفاقية بالنسبة

الى تقلص العجز في الميزان التجاري العراقي (٩٥) .

ضمنت هذه الاتفاقية كرامة وسيادة واستقلال العراق، فكانت تعبيراً حقيقياً عن سيادة العراق، وحرية في التعامل مع الدول الكبرى على قدم المساواة لأول مرة (٩٦) .

شهد الاقتصاد العراقي وبالأخص القطاع الصناعي تقدماً ربما يفوق التقدم الذي حصل في القطاعات الاقتصادية الاخرى، بعد عقد الاتفاقية، والتي كان لها الاثر الكبير في بناء معامل مهمة وضرورية (٩٧) ، وشهد ايضاً زيادة في الخبرات العلمية والفنية، وكذلك زيادة في عدد العمال الماهرين (٩٨) .

دفع توقيع الاتفاقية الى عودة العلاقات القوية والواسعة مع الاتحاد السوفيتي، بعد ان كانت مقطوعة ولمدة طويلة في العهد الملكي (٩٩) .

موقف الأحزاب والصحافة العراقية من توقيع الاتفاقية :

كان للاتفاق بين العراق والاتحاد السوفيتي صدى عميق لدى توقيعه، فقد ظهرت أصوات مؤيدة وأخرى رافضة للاتفاقية، فقد انبرت صحيفة الاهالي لتقول " إن المساعدة غير المشروطة من البلدان الاشتراكية قد حررت العراق من تبعية الماضي للغرب في كل ميادين التنمية والاعمار " (٩٠) .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

للعراق فقالت "ان الاتفاقية العراقية السوفيتية تجيء والدول الاستعمارية تشد خناقها على العراق الجديد اقتصادياً.... وفي مثل هذا الوقت يمد الاتحاد السوفيتي يده الكريمة بالاتفاقية الجديدة" (٩٥) .

رحبت صحيفة اتحاد الشعب بالاتفاقية، وكتبت في عددها الصادر في ١٧ اذار ١٩٥٩ "لقد برهن الاتحاد السوفيتي مجدداً على صداقته النزيهة المخلصة للشعب العراقي ... لقد ساهمت الاتفاقية في توطيد أسس الصداقة العراقية السوفيتية ... ان الاتفاقية أعطت المثال الاعلى في العلاقات الدولية النزيهة التي تقوم على مبدأ الصداقة الحقة والمخلصة والاحترام المتبادل" (٩٦) ، وكست الصحيفة سلسلة من مقالاتها الافتتاحية تأييداً للاتفاقية .

كتبت صحيفة طريق الشعب في الذكرى الثالثة لتوقيع الاتفاقية مقالاً بعنوان "لتتوطد الصداقة السوفيتية العراقية ضمانة صيانة استقلالنا وتطور اقتصادنا" أوضحت فيه المساعدات الاقتصادية الضخمة التي تقدمها الحكومة السوفيتية للعراق دون قيد او شرط (٩٧) .

اشادت صحيفة الثورة بالاتفاقية عبر مقالها الافتتاحي (الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بين العراق والاتحاد السوفيتي)، اوضحت فيه اهمية الاتفاقية بالنسبة للشعب العراقي، كذلك ايدت صحيفة الاخبار الاتفاقية ورحبت بعودة الوفد

عبر مقالها الافتتاحي (عودة وفدنا الظافر من موسكو)، كما نشرت عدة مقالات مؤيدة للاتفاقية وعلى شكل حلقات، من جهة اخرى نشرت صحيفة (نداء الاهالي) التي كانت تصدر من البصرة ومعبره عن الوطنيين الديمقراطيين، مقالاً افتتاحياً أشادت فيه بالاتفاقية لمراعاتها احتياجات الشعب العراقي (٩٨) .

فيما انبرت صحيفة الحرية التي كانت من اشد الصحف نقداً للاتفاقية، واقرحت تجميد الاتفاقية واختزال محورها الرئيس، وطالبت بتحويلها الى اتفاقية قرض من قبل الاتحاد السوفيتي الى العراق، ويترك الجانب العراقي حرية اختيار نوعية المشاريع التي يرغب بها (٩٩) .

أما الاحزاب العراقية، فقد كانت الحزب الشيوعي اول المرحبين بالاتفاقية ودعا الى تقوية اواصر الصداقة وتعزيز العلاقة الاقتصادية بين الجانبين (١٠٠)، ولم يختلف موقف الحزب الوطني الديمقراطي الذي سلك بعد الثورة منهجاً معتدلاً غير مساوم، فقد أيد الاتفاقية مع بعض الملاحظات الفنية عليها (١٠١) .

اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي موقفاً مؤيداً للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي، وقد أيد الاتفاقية من حيث المبدأ، الا انه أنقدها من الجانب الفني والمالي (١٠٢)، وقد أكد في مؤتمره القطري الثامن على اهميتها في توسيع القاعدة الصناعية في العراق (١٠٣) .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

الخاتمة

كانت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي تمثل الحجر الاساس لأتخاذ خطوات اخرى من أجل التخلص من مظاهر التبعية والاستغلال الاقتصادي، والتي كانت صفة من صفات الاقتصاد العراقي قبل عام ١٩٥٨، فركزت هذه الدراسة على الاتفاقية وتفاصيلها وأهميتها والموقف العام منها، ومن خلالها ذلك يمكن إيجاز النتائج بالآتي:

إن اولى الاهداف التي حددها قادة الثورة في العراق هو التخلص من التخلف الاقتصادي، وزيادة الثروة الوطنية، ورفع المستوى المعاشي للشعب العراقي، وإلغاء كل مظاهر استغلال الاقتصاد الوطني.

ان الخطوات الاولى نحو عقد اتفاقيات اقتصادية تخرج البلاد من تخلفه، كانت منذ الأيام الأولى للثورة، إذ سافر وفد عراقي الى الجمهورية العربية المتحدة للاطلاع على التجارب السابقة للدول المتحررة، وهذا ما أكدته رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في أكثر من خطاب له .

كانت العلاقات الخارجية للعراق في العهد الملكي مرتبطة فقط بالدول الغربية، وذلك لسيطرة بريطانيا، فمنعته من إقامة علاقات اخرى وخاصة مع الاتحاد السوفيتي، ولهذا رحب الاتحاد السوفيتي بالثورة وأعلن اعترافه بها .

أيد حزب الاستقلال الاتفاقية كذلك من حيث المبدأ، الا انه كانت له اعتراضات على نصوص المسائل الفنية والفنيين الذي أرسلوا الى العراق ولم يكونوا بالمستوى المطلوب من ناحية الكفاءة الفنية، كما ان المعدات التكنولوجية التي ارسلت لا تفي بالغرض^(١٠٤) .

أما الحزب الوطني التقدمي فقد أيد الاتفاقية، وعدها أحد الاسباب التي تؤدي الى تطوير الاقتصاد الوطني، وعبرت عن حرية الطرفين المتعاقدين في هذا الشأن، دون ان يكون في هذه الاتفاقية ما يخل بالسيادة الكاملة^(١٠٥).

تعرضت الاتفاقية الى النقد من رجال العهد الملكي، اذ عدت بأنها أخطر اتفاقية عقدت لأنها وضعت العراق وموارده تحت تصرف الحكومة السوفيتية^(١٠٦)، وهذا ما ذكره خليل كنه(الوزير السابق ورئيس مجلس النواب في العهد الملكي) في كتابه (العراق امسه وغده)^(١٠٧)، فيما دافع الدكتور محمد سلمان حسن العضو المفاوض في الاتفاقية عنها اذ يذكر "ان الضجة المفتعلة ضد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، تستهدف الدفاع عن مصالح الشركات الاحتكارية والدفاع عن جهاز مجلس الاعمار السابق، وتستهدف الطعن في الاجهزة الاقتصادية التي جاءت بها الثورة، وفي اسلوب التعاون الاقتصادي الحر الذي يؤمن تطوير الاقتصاد الوطني"^(١٠٨) .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

تُعد الاتفاقية النواة الاساسية لقيام ثورة صناعية في العراق، خاصة وأنها ركزت في مشاريعها على المصانع والمعدات، وكذلك ساعدت للقضاء على البطالة، ورفع المستوى المعيشي للسكان، اذ انها فتحت مجاًلاً واسعاً أمام العمال العراقيين للعمل في المشاريع التي وضعت ضمن اولويات الاتفاقية، وحسب ما منصوص عليه غي الاتفاقية.

فتحت الاتفاقية أسواق جديدة لتصريف البضائع العراقية، وهذا ما أكدت عليه بموادها السابعة والثانية عشر والتي نصتاً على إمكانية تسديد القرض من خلال البضائع العراقية .

كان الاتحاد السوفيتي أول المرشحين بالثورة وقدم المساعدة الاقتصادية لها، وذلك لرغبة منه للظهور كدولة كبرى تقف الى جانب شعوب العالم الثالث، ولتحقيق مكاسب سياسية على حساب المعسكر الغربي، لاسيما وان الحرب الباردة كانت على أوجها .

مثلت الاتفاقية ضربة قاصمة للمصالح الغربية في العراق لاسيما وانها كانت مع الاتحاد السوفيتي، فكانت لها ابعاد سياسية واقتصادية . بينت الاتفاقية مدى رغبة قادة الثورة للتخلص من التبعية للمعسكر الغربي، فكانت خطوة جريئة ومهمة لحكومة العراق، خاصة وانها في السنة الاولى من عمر الثورة .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

الهوامش والمصادر :

العارفي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣٦٨.

(٧) هديب الحاج حمود: ولد في قضاء الشامية التابع لمحافظة الديوانية عام ١٩١٩، اكمل الدراسة الابتدائية فيها عام ١٩٢٧، واكمال الدراسة المتوسطة في النجف عام ١٩٣٥، والتحق بدراسة الاعدادية في بغداد واكمالها عام ١٩٣٨، ودخل كلية الحقوق واكمالها عام ١٩٤١، حتى انتسب للحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦، حتى اصبح وزيراً للزراعة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وساهم في اصدار قانون اصلاح الزراعي، حتى استقال من الحكومة في كانون الاول ١٩٥٩. ينظر: زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي ١٩٤٦-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٦.

(٨) نقلاً عن: نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج ١، مكتبة الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٣١-١٣٢.

(٩) ابراهيم كبة: ولد في بغداد عام ١٩١٩، خاله الشيخ محمد مهدي كبة عضو زعيم حزب الاستقلال، وعضو مجلس السيادة بعد ثورة ١٩٥٨، اكمل دراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في بغداد اذ تخرج عام ١٩٣٥ في الفرع الادبي دخل كلية الحقوق واكمالها عام ١٩٤١، ثم اكمل دراسته العليا في الاقتصاد السياسي بجامعة القاهرة عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٥١ حصل على شهادة الدبلوم العالي في الاقتصاد السياسي من جامعة باريس بدرجة الامتياز، عاد الى العراق وعمل استاذاً في كلية التجارة والاقتصاد، عين بعد ثورة ١٩٥٨ وزيراً للاقتصاد، وفي عام ١٩٥٩ عين وزيراً للإصلاح الزراعي ووزير النفط بالوكالة، استقال من الحكومة في شباط ١٩٦٠، اعتقل بعد انقلاب ١٩٦٣، ثم اطلق سراحه الا انه تعرض للحبس عام ١٩٦٤ ولمدة عشر سنوات، الا انه اطلق سراحه عام ١٩٦٥، وعاد الى مهنة التدريس الجامعي حتى تقاعد عام ١٩٧٦، وبقي في بيته حتى توفي في تشرين الاول ٢٠٠٤ ودفن في بغداد. ينظر: احمد مريح المنصراوي، ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤، مكتبة النهضة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٤.

(١) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الاول، وزارة الارشاد، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٦٩.

(٢) محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص ٣٠٥.

(٣) ابراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٣٣-٣٤.

(٤) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه وتطبيقاته واجهزته ١٩٢١-١٩٨٠، ج ١، د.م، د.ت، ص ١٢٥.

(٥) دعاوي العشائر: هو النظام الذي وضعه المستر هنري دويس معتمد الواردات (اصبح مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق ١٩٢٣-١٩٢٩) بعد احتلال بريطانيا للعراق في شباط ١٩١٦، بعد أن رأى بأن القانون العراقي المدني الذي وضعه الانكليز في بداية احتلالهم لا يمكن تطبيقه في المناطق العشائرية، ولتلافي هذا الوضع قام بوضعه، وقد منح هذا النظام السلطة للحكام السياسيين بتشكيل مجلس عشائري او اية هيئة تحكيمية اخرى، ليحكم بموجب العادات العشائرية في جميع القضايا التي يكون فيها احد المتنازعين من ابناء القبائل. ينظر: حسين علي محمد المرشدي، السياسة النفطية لحكومة عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٦، ص ٥٥.

(٦) ناجي طالب: ولد في الناصرية عام ١٩١٨، واكمال الابتدائية والمتوسطة فيها، انتقل الى الاعدادية المركزية في بغداد ١٩٣٥، ثم دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ وتخرج منها برتبة ملازم اول، عام ١٩٣٨ اوفد الى انكلترا لدراسة العلوم العسكرية، تخرج من كلية الاركاب عام ١٩٥٠، انضم الى الضباط الاحرار عام ١٩٥٦ وبعد ثورة ١٩٥٨ اصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية وفي عام ١٩٦٣ اصبح وزيراً للصناعة، وفي عام ١٩٦٥ اصبح وزيراً للخارجية، وفي عام ١٩٦٦ اصبح رئيساً للوزراء. ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي، العهد

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

- (١٠) موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز، توزيع شركة فرج الله للمطبوعات، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٤٢.
- (١١) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (١٣) عبدالله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٤٩.
- (١٤) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (١٥) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الایدلوجي ١٩٥٨-١٩٦٣، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٨٩، ص ١١٧.
- (١٦) محمد محمد صالح، التطور الاقتصادي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد (٢٠)، ١٩٨١، ص ٤٨.
- (١٧) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ٥١.
- (١٨) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٥٧.
- (١٩) غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٩.
- (٢٠) ينظر نص القانون : الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية)، بغداد، العدد ٤٤، ٣٠ ايلول ١٩٥٨.
- (٢١) أهم ما جاء بالخطاب " ايها المواطنون أنني اذ اعلن مولد الاصلاح الزراعي، انما اسجل بفخر واعتزاز نهاية الاقطاع في العراق وحلول عهد جديد فيه خير كثير لأبناء الشعب كافة، وارى من واجبي التأكيد على أنني وحكومة الثورة سنقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه عرقلة العمل لبلوغ اهداف الثورة..... ولأن الشعب الذي انبثقت من رادته هذه الثورة اعظم من اي فرد فيه، كما ام مصلحة المجتمع اسمى من اي مصلحة خاصة" للمزيد عن الخطاب ينظر: د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، خطاب سيادة الزعيم لإعلان قانون الاصلاح الزراعي، الملف ٤١١/٣١٦.
- (٢٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٦٢.
- (٢٣) حامد الحمداني، ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها، دار فيثون ميديا، السويد، ٢٠٠٦، ص ٨٨.
- (٢٤) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ٣٠٩-٣١٠.
- (٢٥) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ٧١.
- (٢٦) حسين علي محمد المرشدي، المصدر السابق، ص ١٣٥.
- (٢٧) ينظر نص القانون: الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية)، العدد ٦١٦، ١٢ كانون الاول ١٩٦١؛ وزارة النفط قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، بغداد، ١٩٦١، ص ١٠-١١.
- (٢٨) محمد محمد صالح، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (٢٩) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ٧١.
- (٣٠) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ٣٢٣.
- (٣١) حسين علي محمد المرشدي، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٣٢) ينظر نص القانون: الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية)، العدد ١٨١، ٤ حزيران ١٩٥٩.
- (٣٣) سعاد خيرى، ثورة ١٤ تموز بعد اربعة عقود، السويد، ١٩٩٨، ص ١١٣.
- (٣٤) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ٧١.
- (٣٥) امجد خضير رحيم محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص ٦٣؛ ينظر نص القانون: الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية)، العدد ١٦٤، ٤ ايار ١٩٥٩.
- (٣٦) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص ١٢٥.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

- (٣٧) وزارة الارشاد، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطاب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٦.
- (٣٨) وائل علي احمد النحاس، العلاقات العراقية السوفيتية من خلال الصحافة العراقية ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، مجلة ابحاث كلية المعلمين، مج ١، العدد ١، دت، ص ١٨٥.
- (٣٩) نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٣٠.
- (٤٠) وائل علي احمد النحاس، المصدر السابق، ص ١٨٥.
- (٤١) ريسان عامر عبدالله، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ٢٣.
- (٤٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢١٠.
- (٤٣) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة جميل، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٠٢.
- (٤٤) وزارة الارشاد، ١٤ تموز الثورة العراقية، معرض دمشق الدولي الخامس، دمشق، ١٩٥٨، ص ٢٤؛ سعاد خيرى، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (٤٥) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ١٠٣.
- (٤٦) صادق جابر علي، الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ١٥٧؛ ينظر نص الرسالة باللغة الانكليزية: مؤيد ابراهيم الوندائي، وثائق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠، ملحق الوثائق.
- (٤٧) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ١٠٤؛ موسى حبيب، المصدر السابق، ١٧٤.
- (٤٨) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، ج ١، المصدر السابق، ص ١٥٨؛ ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٤٩) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١١٥؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون، ج ١، المصدر السابق، ص ٢٤١؛ ينظر نص الاتفاقية وملحقها: عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ١٢٨.
- (٥٠) ضم الوفد(عبدالله احمد مدير الاملاك والاراضي الاميرية العام، عبدالله احسان كامل الاستاذ في كلية الهندسة، سليمان سامي سليمان رئيس مهندسي مصلحة اسالة الماء لمنطقة بغداد، محمود المدرس المفتش بوزارة الصحة، رفعت الجادري من وزارة الاعمار، حسن رفعت رئيس الهيئة الفنية في امانة العاصمة). ينظر: ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٩.
- (٥١) ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص ٢٩- ٣٠.
- (٥٢) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص ١٣١.
- (٥٣) وائل علي النحاس، المصدر السابق، ص ١٨٧.
- (٥٤) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص ١٣١.
- (٥٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٢-١٣٣.
- (٥٦) ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٥٧) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، ج ٢، المصدر السابق، ص ١٢٨.
- (٥٨) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص ١٣٣.
- (٥٩) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ٩٧.
- (٦٠) ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص ٧٨.
- (٦١) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

- (٦٢) تكونت اللجنة من :سالم ابراهيم ومحمد سلمان وعلي هادي الجابر من وزارة الاقتصاد، وجميل ثابت ومحمد الطويل وعبد الفتاح ابراهيم من وزارة المالية، وطارق المتولي واحمد عبد الباقي من وزارة المواصلات والاشغال، وجيل توما وموفق السلام وعدنان العلوي وجميل عيسى وعدنان بركات ومحمد جواد، للصندوق. ينظر: ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص٣٢؛ احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٢٤.
- (٦٣) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (٦٤) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج ٢، المصدر السابق، ص ١٢٨ .
- (٦٥) ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص ٧٨ .
- (٦٦) نجم محمود، المقايضة برلين بغداد، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١، ص ١٣٤.
- (٦٧) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٦٨) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج ٢، المصدر السابق، ص ١٢٩.
- (٦٩) نقلاً عن : نجم محمود، المصدر السابق، ص ١٣٣ .
- (٧٠) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٢٧ .
- (٧١) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج ٢، المصدر السابق، ص ١٣١.
- (٧٢) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٢٩ .
- (٧٣) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج ٢، المصدر السابق، ص ١٣٤.
- (٧٤) الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية)، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٥٩ .
- (٧٥) ينظر نص الاتفاقية: الوقائع العراقية(الجريدة الرسمية)، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٦٩؛ محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، المصدر السابق، ص ٤١٧-٤٢٤ .
- (٧٦) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ١٣١ .
- (٧٧) ينظر في ملاحق الاتفاقية: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، المصدر السابق، ص ٤٢٥-٤٣٤؛ عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص ١٨٤-١٩٠ .
- (٧٨) ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص ٧٦-٧٧ .
- (٧٩) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق، ص ١٤٥ .
- (٨٠) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص ١٢٠.
- (٨١) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ١٦٣.
- (٨٢) حامد مصطفى مقصود، ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢، ص ٢٣٠.
- (٨٣) أمجد خضير رحيم الدوري، المصدر السابق، ص ٧٠ .
- (٨٤) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ١٤٩-١٥٠ .
- (٨٥) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ١٦٣.
- (٨٦) اسماعي العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣٧ .
- (٨٧) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص ١٢٥.
- (٨٨) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص ١٦٤ .
- (٨٩) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٩٤.
- (٩٠) نقلاً عن : أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠١٢، ص ٢٤٣ .
- (٩١) نقلاً عن : عبد المناف شكر جاسم ، المصدر السابق، ص ١٣٢.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

Summary

The Iraqi economy before 1958 was subordinate to the Western capitalist system, so the Iraqi government took an important and bold step in the history of the Iraqi economy to eliminate all aspects of underdevelopment and economic exploitation by signing an agreement on economic and technical cooperation with the Soviet Union and establishing new relations on the basis of Respect for national sovereignty and mutual benefits. All the Iraqi national forces stood up to support this step. They called for the Soviet Union to be one of the major states and the first to stand up and support the Iraqi revolution. The study clarified the importance of the agreement, Which pushed it, and the position of Iraqi public opinion.

- (٩٢) نقلاً عن : عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ١١١ .
- (٩٣) وائل علي النحاس ، المصدر السابق، ص ١٩٢ .
- (٩٤) نقلاً عن : عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ١١٢ .
- (٩٥) نقلاً عن : وائل علي النحاس، المصدر السابق، ص ١٩١ .
- (٩٦) نقلاً عن : زكي خيري، سعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي، مج ١، اصدار البويعيل الذهبي، د.م، ١٩٨٤، ص ٢٩٥ .
- (٩٧) نقلاً عن : مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١، ص ٣٠٤ .
- (٩٨) وائل علي النحاس، المصدر السابق، ص ١٩٢ .
- (٩٩) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ١٥٥ .
- (١٠٠) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، المصدر السابق، ص ٣٠٢ .
- (١٠١) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص ١١٢؛ محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص ٢٩٠ .
- (١٠٢) محمد كاظم علي ، المصدر السابق، ص ٢٩٢ .
- (١٠٣) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٣٤ .
- (١٠٤) محمد كاظم علي ، المصدر السابق، ص ٢٩٢ .
- (١٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٩١ .
- (١٠٦) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص ١٣٤ .
- (١٠٧) خليل كنه، العراق امسه وغده، بيروت، ١٩٦٦، ص ٣٧٠ .
- (١٠٨) نقلاً عن: محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص ١٥٨ .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي.....